http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2032) السنة الثامنة - الأربعاء (3) شباط 2011

بالعربي الصريح

بازار بيع الحكومة.. وديون المرشحين

علي عبد السادة

هل يعرف العراقيون دورهم في فلم الفكاهة الراهن؟ اظنهم نعم يفعلون، دون ان يستغرقوا في الضحك. وذلك لا يخفف من حسرة "الامة" على رجالاتها، انهم يختنقون بشكوى "الفساد" ويغصون بوعود مع وقف التنفيذ ويخشون هروب "الجرذان" يوم تغرق السفينة.

وهذا امر يغفله صانعو كذبة (الحرص) على (مصالح) العامة، تحت غطاء لم تحمه الاعلانات المتلفزة، والخطب الرنانة، والوجوه الحليقة النظيفة التي تزين منصات المؤتمرات.. يجهلون ان العراقيين يعبرون الحيل بمزاجهم.. الى حين. وأي حين أت.

العراقيون يعرفون دورهم الصغير، بل الصغير جدا، يقدرون الهامش المخصص لهم، ويراقبون بقية ادوار البطولة المهمة في تاريخ هذه البلاد: "حكاية الشراكة بدأت بصفقة لبيع الوزارات".

احد عرابي تشكيل كتلة سياسية مهمة قال لمرشحيها: "هذه (فلوس) حملاتكم الانتخابية، وحين تفوزون أقبضوا على الوزارات الخدمية ووفروا عقودها ومشاريعها لي".

حدث ما حدث، وركض الفائزون الى حقائب فيها ما "يمس معيشة الناس" – هكذا هللوا – وقبضوا بالايادي والاسنان عليها. ثم قالوا: "بقي من الشراكة لتتحقق.. محاربة الفساد". وكان هذا قرص تهدئة قصير الامد، لحين تصفية الحساب.

بهذا تحول وجه إجرائي (الانتخابات) للحياة الديمقراطية الى ميدان يضم دائنين ينتظرون الصفقات المسربة من مكاتب الحكومة، ومديونين مهمتهم حفظ جمل عن (الاستقرار)، (التغيير)، (الاعمار)، (القانون) ستكون ضرورية لكسب الوقت مع الناخبين.

قبل الانتخابات، وبينما يجمع ذلك العراب، وغيره كثيرون، خيوط كتلته السياسية ويدفع صكوك حملات دعايتها، تأمل الجمهور في تغيير سياسي، وليس في تبديل وجوه، تأمل في حكومة تلمس جروح المطحونين والمنسيين، وليس في كابينة تجار، تأمل في عراق يحترمه مواطن كامل الحقوق، وليس في شلة ترتقي تل خراب (الداخل) لتتسكع، مترفة، في ما بين فنادق (الخارج).

في غفلة من زمن الغضب المؤجل، ينتهز مرتدي اناقة السياسة فرصة السلطة للانقضاض على قوتها، وهي في الاصل نفوذ ومال، وهم دون شك مصممون، في ظل فسحة يتركها كسل الشارع وبروده الراهن، على مواصلة سمنة الجيوب؛ عقارات ومصالح ضخمة وارصدة خضراء وعربات مصفحة وخيوط طويلة تصل الى مجاميع المال القذر اقليميا. وأصلها ومفاتيح ابوابها مكاتب وزراء ومسؤولين تسلل اليها تجار انتخابات.

قبل شهر، تقريبا، من انتخابات السابع من آذار سألت مرشحا عن قائمة هي اليوم متصدرة لمشهد الحكومة، وكان يروم التمثيل عن جمهور احدى محافظات الفرات الاوسط: "لِمَ رشحت نفسك؟". لم يستغرق طويلا ليجيب: "نوّاب البرلمان ليسوا احسن مني، هم يربحون كل شيء.. المنصب، المال، السلطة، السمعة، وربما الوزارة". كان هذا نموذجا لاخرين سنحت لي مهنتي التعرف على خريطة وصولهم الى الحكومة او البرلمان، كان منهم كثيرون تلقوا وعودا بمنصب هنا او هناك، ولم يخل الامر من دفع اموال والحصول على ضمانات، كان الامر مثل بازار متشعب لبيع المراكز. في هذا السوق العجيب بدا صوت الجمهور خافتا ومغيبا.

(هذا وقتنا.. زماننا) هكذا يهمسون لبطونهم المحالة كروشا بفعل صوت انتخابي طلبوه غاليا، ورموه رخيصا فور اعلان شراكة ظاهرها تهدئة خواطر الحلم الديمقراطي، واصلها وجوهرها، فتك لبديل صدام.

وبينما لا نجني ثمار الفعل الديمقراطي المجرد بالتصويت سوى مزيد من الاحباط، ولا تزال العجلة متوقفة عاجزة في الشارع، فقط لان النخبة السياسية تريد انهاء ترتيبات الحصص. يحق لجميع العراقيين القول، الان، انهم لم يفعلوا شيئا، ولم يغيروا حالا بائسا.

امام هذا الحال المعقد، ونظرا لاستثنائية التحول العراقي، فمن حسن الحظ، لا يعد الكلام او الصراخ او تدوين الاسى – كما أفعل– مخالفة مرورية، او تهمة جنائية، او حتى خرقا فاضحا للدستور. فهذا ما تبقى مما نمتلك في مواجهة خراب منظم على طريقة قوى تقترف الاحتيال على الجمهور. فما يجري اليوم من صراع ليس الا مفاوضات لتسديد فواتير حساب الانتخابات، وعلينا، دون حول او قوة، الانتظار.

وكالة أنباء: وثيقة تثبت تناقضاً في قرار المحكمة

النجيفي: ربط الهيئات بالحكومة تهديد للدستور.. وسنشكل "اتحادية" جديدة

المحمود في ٢٠٠٦: النزاهة والبنك المركزي يتبعان البرلمان حصراً

□ بغداد/ المدى

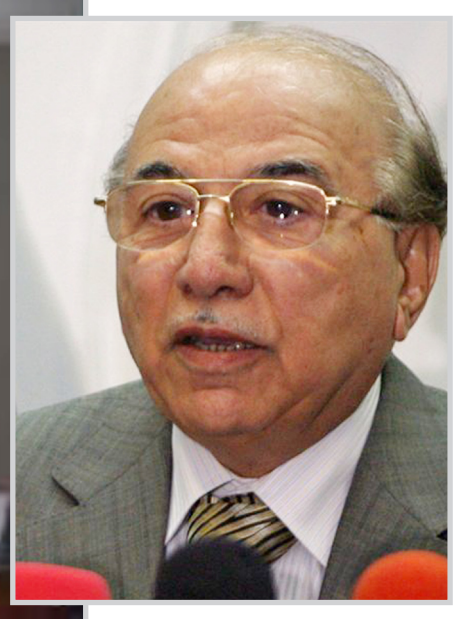

اعتبر رئيس مجلس النواب، أمس الأربعاء، أن قرار المحكمة الاتحادية العليا القاضي بربط الهيئات المستقلة برئاسة الوزراء بدلا عن مجلس النواب تهديد للدستور العراقي، كاشفا عن اجراءات عدة سيتخذها لتحديد العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية والسلطة القضائية والهيئات المستقلة، فيما أكد العمل على تشكيل محكمة اتحادية جديدة لتفسير النصوص الدستورية.

وكشف رئيس مجلس النواب عن مشروع قانون لتشكيل محكمة اتحادية جديدة، مبينا أن المشروع بحاجة إلى توافقات سياسية، فيما أكد على ضرورة دعم استقلالية القضاء العراقي وعدم تسييسه.

وقال أسامة النجيفي خلال مؤتمر صحفي عقده ببغداد إن "البرلمان سيقدم، خلال الأيام المقبلة مشروع قانون المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى لقراءته ومناقشته ومن ثم التصويت عليه"، مؤكدا أن "محكمة الاتحادية الجديدة ستشكل خلال الفترة المقبلة".

وشدد النجيفي على ضرورة "دعم استقلالية القضاء العراقي وان يكون بعيدا عن التسييس و ألا يميل إلى جهة على حساب جهة أخرى"، مشيرا إلى أن "القضاء هو أمل العراق في بناء دولة قادرة على الحياة والنجاح".

ويأتي مشروع تشكيل محكمة اتحادية جديدة بعد قرار المحكمة الاتحادية العليا، المثير للجدل، والذي أصدرته، في ١٨ كانون الثاني الماضي، والقاضي بربط الهيئات المستقلة المشار إليها في الدستور العراقي، برئاسة الوزراء مباشرة، وليس برئاسة مجلس النواب.

وكان البرلمان ضيف أمس الاول الثلاثاء رؤساء هيئة النزاهة ومفوضية الانتخابات وهيئة الاعلام والاتصالات اضافة الى محافظ البنك المركزي لمناقشة قرار المحكمة الاتحادية حول الهيئات المستقلة.

وقال رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي خلال مؤتمر صحفي عقده ببغداد إن "البرلمان ناقش قرار المحكمة الاتحادية الأخير القاضي بربط الهيئات المستقلة برئاسة الوزراء بدلا عن مجلس النواب ووضع عدة إجراءات لتثبيت الأمور على نصابها في العلاقة الطبيعية والتكاملية بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والهيئات المستقلة"، مؤكدا أن "الديمقراطية تحتاج إلى رعاية وبناء صحيح وتعاون لكن ليس على حساب الدستور أو على حساب العلاقة الطبيعية بين تلك السلطات".

وكان سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي قد اوضح في وقت سابق انه وفقا للدستور فان البنك المركزي يكون مسؤولا امام مجلس النواب حصريا دون غيره من السلطات، مؤكدا ان البنك يتمتع بالاستقلال في مهامه ولا يتلقى اي تعليمات من اي مؤسسة او هيئة اضافة الى انه يتمتع بالاستقلالية المالية، مشيرا الى ان العلاقة مع الحكومة تقتصر على المشاورة في الامور المالية.

وعبر الشبيبي عن الخشية من التداعيات الخطيرة لقرار المحكمة الاتحادية على البنك المركزي وخاصة على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالارصدة المالية في الخارج التي مازالت محفوظة من الدعاوى القضائية لحد الآن.

من ناحيته تحدث رحيم العكيلي رئيس هيئة النزاهة عن اهمية استقلالية عمل الهيئة والتعاون مع السلطات الثلاث مشيرا الى ان هيئة النزاهة تعمل بموجب التزام دولي يتوجب على العراق احترامه للحفاظ على استقلاليتها وفقا لقانون هيئة النزاهة والنصوص الدولية لمكافحة الفساد التي تم المصادقة عليها عام ٢٠٠٨.

ونبه العكيلي الى خطورة ان ترتبط الهيئة بجهة معينة على حساب اخرى لانه يمكن ان تستخدم كسلاح ضد الجهات الاخرى لافتا الى ضرورة ان يكون عمل الهيئات المستقلة مع السلطات على اساس التعاون والتنسيق والتكامل لا على اساس الجهة الاعلى او الادنى.

على صعيد متصل، قالت وكالة انباء السومرية نيوز انها حصلت على نسخة من كتاب صادر عن المحكمة الاتحادية العليا في العام ٢٠٠٦ يحمل ردا على استفسار من لجنة النزاهة في البرلمان السابق عن معنى الاستقلال الوارد في المادة ١٠٢ والاختلاف بين ما هو وارد في المادة (١٠٢) والمادة (١٠٣) من الدستور.

ويظهر رد المحكمة تناقضا واضحا مع قرارها الأخير الصادر في ١٨ كانون الثاني الماضي، والقاضي بارتباط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء وليس بمجلس النواب.

ويؤكد الكتاب الصادر بتاريخ التاسع من تشرين الأول عام ٢٠٠٦ وحمل توقيع القاضي مدحت المحمود رئيس المحكمة الاتحادية العليا- رئيس مجلس القضاء الأعلى، أن "هيئة النزاهة تخضع لرقابة مجلس النواب في أداء مهامها وأن الأخير يملك لوحده محاسبتها"، مؤكدا أن "هيئة النزاهة تدير نفسها بنفسها ووفقا لقانونها شأنها شأن البنك المركزي الذي يتمتع بهذه الاستقلالية".

كما يحذر كتاب مجلس القضاء الأعلى هيئة النزاهة من انه في حال عدم التزام الهيئة بهذا القانون أو حادت عنه أو تجاوزته "فأن مجلس النواب يملك لوحده محاسبتها ويتخذ الإجراء المناسب".

وكما تقول السومرية نيوز فأن الكتاب الصادر عن المحكمة يشير إلى أن المادة (١٠٣) من الدستور حصرت الفقرة (أولا) منها الاستقلال بالجانب المالي والإداري بالنسبة لديوان الرقابة المالية، وهيئة الإعلام والاتصالات، وربطتهما وظيفيا بمجلس النواب.

ويعد قرار المحكمة الصادر في العام ٢٠٠٦ مناقضا تماما لقرار المحكمة الاتحادية العليا الأخير والذي يقضي بارتباط الهيئات المستقلة المشار إليها في الدستور العراقي برئاسة الوزراء مباشرة، وليس برئاسة مجلس النواب، حيث أوضحت المحكمة في كتاب رسمي أصدرته بتاريخ ١٨ كانون الثاني الجاري ردا على الطلب الوارد إليها من مكتب رئيس الوزراء بشأن تحديد الجهة التي ترتبط بها بعض الهيئات المستقلة، والتي لم يحدد الدستور مرجعية لها سواء مجلس النواب أو مجلس الوزراء، أنها وجدت أن ارتباط بعض الهيئات المستقلة بمجلس النواب، لا يحول دون إشراف مجلس الوزراء على نشاطاتها تطبيقا لأحكام المادة ٨٠ أولا من الدستور.

وتنص الفقرة ٨٠/ أولا من الدستور العراقي على أن يمارس مجلس الوزراء أولا تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.

كما أضاف كتاب المحكمة الأخير أن باقي الهيئات المستقلة التي لم يحدد الدستور بنص صريح ارتباطها بمجلس النواب، أو بمجلس الوزراء، وتمارس مهمات تنفيذية، فإن مرجعيتها تعود لمجلس الوزراء ويكون لمجلس النواب حق تنفيذ الرقابة على أعمالها، مؤكدا أن ارتباط هذه الهيئات بمجلس الوزراء ضروري طالما أن الدستور لم ينص صراحة على ارتباطها بمجلس النواب، وذلك لغلبة الصفة التنفيذية على أعمالها.

ولاقى قرار المحكمة الاتحادية الأخير ردود أفعال من قبل الكتل السياسية حيث وصف التحالف الكردستاني، في الـ٢٠ من الشهر الحالي، قرار المحكمة الاتحادية بـ"غير الناجح"، معتبراً أنه سينتقص من استقلالية عمل هذه الهيئات، كما اعتبرت القائمة العراقية القرار انقلاباً على الدستور، مطالبة رئاسة مجلس النواب وقادة الكتل السياسية باتخاذ موقف حازم تجاه حماية الديمقراطية في العراق.

فيما أكد مجلس القضاء الأعلى أن قرارات المحكمة ملزمة من قبل جميع السلطات ولا يجوز الطعن بأي قرار من قراراتها أو حل المحكمة وإعادة تعيين أشخاص آخرين، معتبرا أن كل جهة تنظر إلى أي قرار يصدر من المحكمة الاتحادية من زاوية مصالحها الحزبية أو الشخصية.

يشار الى ان مصدرا قضائيا رفيع المستوى رفض الكشف عن اسمه، قال في تصريح سابق لـ"المدى" ان احدا لا يستطيع الطعن بقرارات المحكمة الاتحادية العليا كون قراراتها ملزمة للجميع، مستدركا بالقول "ان القضاء العراقي دائما ما يتعرض الى ضغوطات الحكومة، موضحا ان المحكمة توسعت في تفسيرها للقرار كثيرا، فالنص الدستوري يتحدث عن دوائر غير مرتبطة بوزارة ولا يتحدث عن هيئات مستقلة كون الاخيرة لها قانون خاص يحكمها".

الساسة منشغلون باحتمال عقد القمة العربية ببغداد

عراقيون معجبون بثورة ميدان التحرير: مصر ألهمتنا وسنحتج على سوء الخدمات

□ عن: واشنطن بوست

العراقيون الذين عانوا لفترة طويلة من نسبة البطالة العالية والفقر والفساد المستشري وحيث حوافز الاضطراب تنتشر في العالم العربي دعوا حكومتهم لأخذ العبرة من ذلك.

لقد راقب الكثير منهم صور الاضطرابات والنهب في شوارع مصر، مركز النفوذ التقليدي في المنطقة، باحساس من التهكم حيث اعادت المشاهد ذكريات مقلقة من الفوضى التي حلت بالعراق عقب سقوط النظام، لكنهم في الوقت ذاته معجبون بالانتفاضة التي جاءت من الشارع بدلا من التدخل الاجنبي.

تلك المظاهرات تأتي في الوقت الذي يكافح فيه رئيس الوزراء شكاوى الاخفاق في توفير الخدمات الاساسية والامن مع بداية حصوله على اربعة سنوات أخرى جديدة بتحالف هش.

يقول نجاة شيال الذي يمتلك محلا لبيع الشاي في بغداد "اتمنى مظاهرات مماثلة ضد الحكومة فهي لا تزودنا بالوظائف او الخدمات ومازلنا نعاني من نقص الكهرباء" قال ذلك وهو ينفث الدخان من سيجارته بينما يقدم خدماته للزبائن.

وقد قال محللون والعديد من العراقيين ان الناس في بلاد ارهقتها الحرب ليس من المحتمل ان تخرج الى الشوارع بشكل جماعي لكن مسؤولين امريكان قد حذروا من ان الخدمات السيئة مثل الكهرباء والماء تشكل احدى التهديدات الاكبر للسلام الهش في العراق.

وكان تقرير قد صدر يوم الاحد الماضي من قبل لجنة رقابة اعادة الاعمار الامريكية قد لاحظت ان المسؤولين العراقيين يحاولون تحسين شبكة الكهرباء لتغطية الحاجة اليها بحلول عام ٢٠١٤ يقول المفتش العام الخاص باعمار العراق"ان قلة التحسن الملحوظ في خدمات الماء والمجاري ومنظومة الكهرباء يمكن ان تؤدي الى اضطراب شعبي اكبر من الخلافات السياسية والطائفية.

وقد حذر حاكم الزاملي من ان الاحداث التي تتجلى في تونس ومصر واليمن وحتى في الدولة المجاورة الاردن اظهرت ان الحكام يجب عليهم في النهاية ان يستجيبوا لناسهم وان النقص في العمل والخدمات يمكن ان يثبتا انهما محوريان، مضيفا "ان كل شيء له نهاية والانظمة العربية التي اهملت شعوبها لعقود عديدة قد وصلت الى نهايتها".

وقد برهن على التقييد الذي حصل في المنطقة مشيرا الى الاضرار من خلال النهب والفوضى الواسعة الانتشار التي اعقبت دخول الولايات المتحدة الى العراق عام ٢٠٠٣ وقال الزاملي "بالتأكيد ان الذي يحدث في البلدان العربية سيتوسع ليضم العراق اذا فشلت الحكومة العراقية في انجاز وعودها التي قدمتها قبل الانتخابات".

العديد من العراقيين من بغداد حتى حدود اقليم كردستان قالوا ان الانتفاضات ألهمتهم وهم يستعدون للانضمام الى الاحتجاجات في وطنهم، يقول حازم كاظم خريج الفنون والبالغ من العمر ٢٧ عاما والذي لم يحصل على وظيفة منذ اربع سنوات "اتمنى ان ينظم الشباب هنا مظاهرات وانتفاضة ندعوها ثورة العاطلين عن العمل".

يقول جميل احمد وهو موظف حكومي يبلغ من العمر ٤٠ عاما من منطقة الاعظمية ان العراقيين قد عزلوا لثلاثة عقود تحت حكم صدام الحديدي الفاشي لكن الاحتجاجات الواسعة ضد نقص الكهرباء قد فشلت ان تتجذر خلال الصيف الماضي.

وكان رئيس الوزراء قد قدم وزاراته في يوم ٢١ كانون الاول الماضي مع ترك الوزارات الامنية الرئيسية بما فيها وزارة الدفاع و وزارات الامن القومي مما رفع من حدة الغضب اثر موجة التفجيرات خلال الاسبوعين الماضيين والتي ادت الى استشهاد ٢٠٠ شخص.

وكان البعض من العراقيين يضحكون حينما ذكر التلفزيون الحكومي بان سفارة العراق في القاهرة تدعو العراقيين في مصر الى الحذر وزودتهم بارقام للأتصال في حالة الطوارىء، وقد عرضت الحكومة العراقية ان تقوم باخلاء رعاياها الذين يعيشون في مصر كان الكثير منهم قد هرب من احداث العنف في البلاد.

وقال المالكي في لقاء مع قناة العراقية "ان الحكومة المصرية والانظمة الاخرى عليها ان تعطي مساحة للناس كي تعبر عن وجهات نظرها بدلا من ان تعاقبهم وافضل طريقة لذلك هي بالعودة الى الديمقراطية".

وبينما يتناول الشارع العراقي بشيء من السخرية، تركز النخبة السياسية العراقية على شأن القمة العربية وارتباطها بالاحداث في مصر.

ويعتبر النائب عن التحالف الوطني علي الشلاه إن "وجود مقر الجامعة العربية في مصر لا يؤثر على عقد القمة المرتقبة في بغداد"، متوقعا "انتهاء الأحداث التي تشهدها مصر خلال أيام قليلة".

ويضيف الشلاه أن "القادة العرب اليوم بأمس الحاجة إلى الاجتماع بعد المتغيرات التي حدثت في تونس، وما تشهده بعض الدول العربية من مظاهرات"، مؤكدا أن "أحداث مصر تعزز من أهمية عقد القمة، وليس العكس كما يعتقد البعض".

وبصدد الوضع الأمني في العراق يرى النائب عن التحالف الوطني أن "الوضع أفضل بكثير مما يحاول الآخرون تصويره، رغم محاولة الإرهابيين التصرف بما يوحي بعدم استقرار الوضع الأمني، الأمر الذي يجعلهم يستهدفون أماكن عزاء أو مناسبات دينية"، مؤكدا أن "أماكن تضييف القادة العرب والمكان الذي ستعقد فيه القمة مؤمنة تماما".

ويبين الشلاه أن "تأجيل عقد القمة يعود لقرار وزراء خارجية الجامعة العربية الذين يجتمعون ويقررون، في حال حصول تأزم في الوضع بمصر"، مشيرا إلى أن "ما يحدث في مصر ليس شأنا عراقيا، ومن يتخذ هكذا قرار هو مجلس الجامعة العربية وليس الدولة المضيفة".

من ناحيته، يؤكد عضو التحالف الكردستاني فرياد رواندزي، أن "الأوضاع في مصر لن تؤثر على عقد القمة العربية المرتقبة في بغداد"، معتبرا أن "ما يجري في مصر وضع داخلي لن يمتد إلى الدول الأخرى".

ويضيف رواندزي أن "قمم الدول العربية لا تعقد على أساس وجود المشاكل في البلدان العربية فقط وإنما على أساس إيجاد الحلول"، معربا عن اعتقاده أن "الدول العربية إذا قررت المجيء إلى العراق ستأتي حتى إذا كانت هناك مشاكل، وان لم تأت على مستوى رؤساء فستأتي على مستوى وزراء لها".

ويأمل عضو التحالف الكردستاني أن "تتمكن مصر من الحضور، باعتبارها دولة مهمة وكبيرة ولها ثقلها العربي والدولي"، معتبرا أن "القمة العربية لن تستمر أكثر من يوم، وهو مشابه لحضور عدد كبير من الزعماء العرب إلى العراق والتقائهم بالمسؤولين العراقيين".

■ إعداد وترجمة: عمار كاظم محمد